بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس

السيدات والسادة الحضور الكرام

تم الحديث بشكل مفصل في الأمس من قبل المشاركين سواء السادة والسيدات الخبراء و ممثلي الدول وممثلي الأقليات و مؤسسات المجتمع المدني حول العديد من المشاكل والمعيقات وأصناف الاضطهاد التي تتعرض لها العديد من الأقليات في إطار منظومة العدالة الجنائية في العديد من دول العالم ومناطقه.

وخلصنا جميعا الى أن التميز والتهميش والتعرض للعنف والاساءة هي من الممارسات السائدة التي يعاني منها الاشخاص المنتمون الى الاقليات عند مرورهم في منظومة العدالة الجنائية في كثير من دول ومناطق العالم. الامر الذي اكدته الشهادات الحية المؤثرة والمؤلمة ، لضحايا هذه الانتهاكات والتي قدمها من تعرضوا لها بكل شجاعة ، احييهم عليها، واسمحوا لي ان اخص بالذكر هنا ناديا الفتاة الازيادية .

وفي هذا الإطار أشكر المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأقليات على تنظيمها لهذا المنتدى الذي أفسح مجالا لممثلي الأقليات لتوجيه انتباه ممثلي الدول ووكالات الأمم المتحدة المعنية لانتهاكات واضطهادات وتجاوزات لم تلق لا الانتباه ولا الاهتمام الكافي ضمن برامج الاصلاح والتطوير المنفذة للنهوض بمنظومة العدالة الجنائية .

وفي اطار الاستجابة لهذه التحديات، أستهل حديثي بالقول ، بأنه لا يمكننا أن نتحدث عن درء هذه الانتهاكات ومنعها بحق الأقليات دون الحديث عن ضرورة وجود برامج إصلاح جنائي استراتيجية وشمولية تتبناها الدول المعنية للارتقاء بمنظومة العدالة ككل ، بحيث تتمتع كشرط اساسي لإنجاحها وبوجود ارادة سياسية ضامنة على أعلى المستويات ، و تخصيص موارد بشرية ومادية تضمن تنفيذ هذه البرامج بشكل عملي يمكن قياس أثره على حقوق جميع الأفراد الذين يمرون في منظومة العدالة الجنائية بما فيها الأقليات بما يراعي المعايير الدولية لحقوق الإنسان وبالأخص ضمانات عدم التمييز ومعايير أدارة العدالة بشكل عادل وفعال .

فلا ضمانة لحقوق فئة بعينها مال لم تكن المنظومة كافلة لحقوق كل من يتعاطى معها .

و علينا الاعتراف بوجود العديد من المشاكل والتحديات التي لا زالت تواجه معظم أنظمة العدالة الجنائية في العالم ، والتي تحتاج الى بذل الجهود والعمل من قبل جميع الجهات الرسمية وغير الرسمية، و أطرح لبعض هذه المشاكل والتحديات بناء على التقسيم الذي ورد في تقرير المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأقليات والذي صنفت تحت بنوده المختلفة توصياتها لهذا المنتدى .

المستوى الأول : الخاص بتوافر وتوفير قواعد بيانات شاملة ، يمكن من خلالها استخلاص مؤشرات تعكس واقع الحال وتؤشر على وجود أي خلل في منظومة العدالة الجنائية وإجراءاتها . ففي العديد من الدول ، نجد أن قواعد البيانات المتاحة تفتقر ، وإن وجدت ، إلى العديد من المعلومات والتصنيفات الخاصة بالأشخاص الذين يمرون بمنظومة العدالة على كافة مستوياتها. وان الهدف من مدخلاتها هو احصائي رقمي بحت لغايات التعداد وليس لغايات التحليل وقراءة الواقع

كما تجد وجود ضعف في التنسيق بين أجهزة إنفاذ القاون المختلفة ، ووجود أنظمة بيانات كجزر منفصلة عن بعضها ، تتضارب مدخلاتها ، ففي العديد من الدول نكاد نتفتقر إلى وجود مستوى مقبول من التنسيق بين أجهزة الشرطة والإدعاء العام ، القضاء ،والمؤسسات العقابية ، فيما يخص قواعد البيانات المعتمدة , .الأمر الذي يؤدي إلى استخلاص مخرجات ومؤشرات غير دقيقة ولا تعكس الواقع

عيوب كهذه تنعكس على امكانية استنباط مؤشرات دقيقة خاصة بالأقليات تساعد على فهم وتحديد طبيعة المشاكل التي تواجهها خلال مرورها في منظومة العدالة ، وبالتالي انعدام القدرة على اتخاذ قرارات . وإجراءات كفيلة برفع الانتهاك عن الأقليات وضمان حقوقهم

وتجدر الإشارة إلى عدم وجود دراسات تحليلية وبحوث كافية تعكس واقع المشكلة وتساعد الأجهزة الموكل . إليها إنفاذ القانون ورسم السياساتعلى نحو من شأنه تصويب اي اختلالات قائمة

ومن هنا اسمحوا الي أن أوجه دعوة إلى ممثلي الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني المعنية ، وأحثهم على .إيلاء الاهتمام الكافي بهذه الدراسات والمبادرة بإجرائها لما لها من اهمية في توجيه السياسات الجنائية

المستوى الثاني: خط الإتصال الاول في منظومة العدالة وهو الاتصال مع الشرطة

في البداية دعوني اقول ان الدراسات جميها اثبتت ان تجربة اي شخص لدى الشرطة هي ما يحدد مدى تجاوبة مع منظومة العدالة الجنائية، فكلما كانت ايجابية كلما انعكس ذلك ايجابا على تجاوبة وتعاطية ومدى ثقته بالمنظومة ككل. لذا يعتبر الجهاز الشرطي الموكل اليه اجراء التحقيقات الاولية والاعتقال والاحتجاز .هو مراءة منظومة العدالة التي لا يجب ان نغفل عن اصلاحها

وقد احتل الحديث البارحة عن الانتهاكات التي يتعرض لها الاشخاص المنتمون للاقليات عند اتصالهم بالشرطة من تميز واساءة معاملة وتعذيب حيزا كبيرا من اعمال المنتدى، الامر الذي يعكس حجم المشكلة، ويدفعنا للتدقيق اكثر في اسباب حدوثها. ومن بعض ما يمكن ذكره في هذا الاطار اننا في كثير من دول العالم ، نجد للاسف ان عناصر الامن والشرطة يفتقرون الى التدريب الكافي حول معايير حقوق الانسان بشكل عام، وحقوق الاقليات بشكل خاص وان تدريبهم المؤسسي المقدم من جهات انفاذ القانون يركز على الجانب الامني اكثر منه على الجانب الانساني وفي كثير من الاحيان يتم اغفال الجانب الثقافي والاجتماعي. كما وانه وفي كثير من الاحيان عندما يتم تدريبهم وتاهيلهم ورفع قدراتهم يتعرضوا للنقل من وظائفهم وتكليفهم بمهام جديدة بعيدة عن محتوى الورشات والتدريبات التي خضعوا لها (وعلينا هنا ان ناخذ بعين

الاعتبار الكلف المادية والجهود التى بذلت). كما نجد ان بر امج ومناهج التدريس المعتمدة لدى اكاديميات ومعاهد الشرطة لا تشمل علىَ برامج مخصصة حول قضايا حقوق الانسان

وتعد مسالة عدم وجود تمثيل شامل لكافة شرائح المجتمع في الاطار المؤسسي الشرطي من احد اهم المشاكل التي تسهم في ضعف الثقة بالجهاز الشرطي وعدم قدرته على فهم خصوصية كل فئة وبالتالي زيادة احتمالية وقوع الانتهاكات بحق الاقليات غير الممثلة

اما اكبر التحديات التي تواجه منظومة العدالة الجنائية على مستوى الشرطة في العديد من دول العالم هو وجود امكانية الافلات من العقاب وعدم وجود محاسبة لمرتكبي الانتهاكات من الشرطة ، ففي العديد من انظمة العدالة الجنائية نجد ان عناصر الشرطة عند ارتكابهم لمخالفة قانونية او قيامهم بانتهاك معايير حقوق الانسان تتم محاسبتهم (اذا ما تمت من حيث الاساس) من قبل جهات قضائية خاصة غير مستقلة وغير حيادية تضمن افلاتهم من العقاب. الامر الذي يفتح الباب امام سهولة اساءة استخدام السلطة واستغلالها بشكل غير قانوني من قبل عناصر الامن. الامر الذي ينعكس سلبا على مدى ثقة عامة الناس بجهاز الشرطة ويفتح بابا امام الفساد والاستقواء على فئات دون غيرها.

كما تعد مسألة ضعف وجود وامكانية استخدام الاساليب الجنائية الحديثة في جمع الادلة، والتقصي والتحقيق في مرحلة الشرطة من الاسباب التي قد تؤدي الى زيادة امكانية لجوئهم للعنف للحصول على المعلومات

المستوى الثالث: الدخول الى العدالة

ان التحدي الاساسي في هذه المسالة هو وجود بيئة تشريعية وتنظيمية وادارية تكفل لجميع مكونات المجتمع وشرائحة، امكانية القدرة على الوصول الى منظومة العدالة، القدرة على الاستمرار والتعاطى مع اجراءات منظومة العدالة، ضمان عدم التميز او التعرض لاي شكل من اشكال الاساءة والامتهان او العنف، ضمان حساسية منظومة العدالة لاحتياجات جميع الفئات التي تمر من خلالها.

ولعل ما طرح البارحة في العديد من المداخلات حول تعرض النساء بشكل عام، والنساء المنتمين للاقليات بشكل خاص للتحرش والعنف الجنسي والجسدي واللفظي عند مرورهن في منظومة العدالة كضحايا، او متهمات، او شهود او مرافقين لاحد افراد اسرهم يؤشر بشكل واضح على ان المشكلة هي ليست فقط امكانية الوصول الى منظومة العدالة، وانما هنالك مسؤولية اخرى تقع على عاتق الدول ومؤسسات انفاذ القانون تتمثل بضرورة تمكين هذه الفئات من التعاطي مع منظومة العدالة الجائية بشكل يحترم كرامة وخصوصية هذه الفئات، بحيث لا تكون التجربة بحد ذاتها عبء.

وفي كثير من الاحيان تحجم النساء، عن التوجه الى مراكز الشرطة لتقديم شكاوى بخصوص العديد من الانتهاكات التي يتعرضن لها، حتى يتجنبن تجربة المرور في منظومة العدالة. الامر الذي ينسحب على الاقليات.

المستوى الرابع: مرحلة الاحتجاز

تعاني معظم سجون العالم من ظاهرة الاكتظاظ، بحيث تتروح متوسط نسبة اكتظاظ السجون في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا على سبيل المثال ما بين 150 – 160%، وتنعكس ظاهرة الاكتظاظ بشكل مباشر على حقوق الاشخاص المحتجزين، حيث ان الاكتظاظ يزيد من فرصة انتهاك حقوق الاشخاص المحتجزين، ويشكل تهديدا لحقهم في الحياة، الامن والسلم، الحق في الصحة، التعليم، الاتصال مع العالم الخارجي... وغيرها من الحقوق

وعلى امكانية استفادتهم من برامج اعادة التأهيل والادماج واكثر اهمية و يتأثر من الاشخاص المنتمين الى الاقليات لعدم ادراكهم محتواهم في الاطار الاسري

وعلى صعيد الاحتجاز ما قبل المحاكمة، علينا ان نذكر بان نسبة الاشخاص الموقوفين تصل الى 45% - 60% ، اي انهم يشكلون النسبة الاكبر من الساكنة السجنية وقد تصل فترة بقاء الشخص في الاحتجاز في مرحلة ما قبل المحاكمة الى حوالي 3 سنوات.

وفي حال كانوا من الاقليات تقل فرصة حصولهم على تمثيل قانوني جيد، او خروجهم بكفالة او اجراء احترازي.

إن مدة الملاءمة يباح الى مراعاة السياسات الجنائية العامة وسياسة اصلاح جنائي ، تعتمد على اعادة التأهيل والادماج وتجنبا من اللجوء الى الايداع ، والسالبة و يدعم بديل العقوبات .

صبح الشاء

واكد هنا ان اكل لبرنامج بناء سجون جديدة)

مشروع اداري يهتم بحقوق الاقليات ، وتخصيص لاماكنهم.

المستوى الخامس: الاجراءات القضائية وفرض العقوبة

في كثير من انظمة العدالة، نجد ان السياسة الجنائية المتبعة وسياسة انفاذ العقاب المتبناه هي جزرية بطبيعتها وتميل الى فلسفة الردع والتشدد في العقاب، اكثر من ميلها الى فلسفة الاصلاح واعادة التاهيل والادماج.

فنجد مثلا، ان مبدا نسبية الجريمة مع العقوبة، تشوبه العديد من الاختلالات في كثير من الانظمة، بحيث، نجد ان هنالك في كثير من الدول سياسة متشددة في تجريم قضايا المخدرات وغيرها من القضايا، التي تنعكس على منظومة العدالة، كما وان سياسة التجريم تتاثر بالجو السياسي والامني العام، الامر الذي يمكن رصده من خلال تشدد القاء في فرض عقوبات على فئة دون غيرها لاسباب سياسية، عنصرية ... الى اخيره.

وربما تكون عقوبة الاعدام احد أهم المؤشرات على وجود خلل في، بحيث اثبتت الدراسات بان اكثر الفئات عرضة لعقوبة الاعدام هم الأشخاص الاكثر فقرا ومن ثم السياسين،

كما ان بشكل عام افراط في اللجوء الى عقوبة الاحتجاز، مقارنة باللجوء الى البدائل الاحتجازية، على الرغم من التوجه الدولي الان يدفع في اتجاه تبنى بدائل الاحتجاز ويشجع على اللجوء اليها بشكل اكبر لبعض الفئات، كالاطفال الاحداث، حيث يجب ان يكون الاحتجاز ملاذ اخير بعد استفاذ كافة التدابير الممكن اللجوء اليها، وما تشجعه قواعد بانكوك للنساء السجينات وبدائل الاحتجاز للمجرمات، من اللجوء الى بدائل الاحتجاز للنساء